بين فئات المجتمع وفي جميع مراحل التطور الاجتماعي . ٢ ــ لا ينكر وجود اشكال من الاستغلال الطبقي في مختلف المجتمعات . ٣ ــ استغلال المواطن لاخيه غير مقبول ولا يجوز تبريره . الا ان هذا التناقض لا يبرر بأية حال الدعوة الى اباحة الدم ، والقتل الفردي او الجماعي . ٤ ــ ازالة الفوارق بين فئات المجتمع يتحقق بالتعاون وفق مبادىء التضامن الاجتماعي ، والقواعد السليمة في تقييم انتاجية العمل ، وتكافؤ الفرص ٥ ــ التمادي في تقسيم مجتمعنا يقودنا الى المزيد من التجزئة والتمزيق » . ان فهم الميثاق للفوارق الطبقية في المجتمع وطرق معالجتها ، يشير الى اعتراف ضمني ، بتأثير الثقافة المتقدمة بين صفوف الجماهير خلال سنوات ما بعد الحرب ، وبالتالي فانه يقر بواقع وجود تناقضات اجتماعية واستغلال طبقي ، بيد ان الميثاق يحل هذه المسألة على طريقته ، اي حلا برجوازيا ، « مبادىء التضامن الاجتماعي » ، ونجد في الفقرة التالية المتصلة بالسياسة الضريبية استكمالا لحلول الميثاق للفوارق الاجتماعية ، اذ يرى ان الضريبة موجهة **لمعالجة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية بصورة هادئة ، ولمنع التمركز الاستغلالي لرأس المال ، واتباع سياسة تطورية لتوزيع الثروات توزيعا عادلا ومثمرا ، يحمي المبادرة الفردية وحق التملك الفردي من جهة ، ويراعي مصلحة الدولة والجماعة من جهة ثانية ، كما تمد الدولة وميزانيتها بالايرادات التي تساعدها على مجابهة خدماتها التضامنية وحاجاتها المتزايدة .**

تحظى **الادارة والاصلاح الاداري** باهتمام من الميثاق ، فيفرد لها فصلا خاصا ، وينصرف القسم الاول منه في الحديث عن امراض الادارة في الاردن ويبسطها على النحو التالي : نقص الانتاج وضعف الشعور بالمسؤولية ، الرشوة والفساد ، انعدام المبادرات ، والروتين ، تضخم الاجهزة باستمرار ودون حدود ، عدم وضوح الصلاحيات والاختصاصات ، فوضى توزيع الدوائر الحكومية ، تخلف ادوات الادارة ، وخلل القواعد المطبقة في تقييم الموظف وعرقيته ، وانعدام التأهيل والتثقيف لدى اغلبية الموظفين . اما القسم الثاني فهو يتضمن عددا من الاسس التي يراها الميثاق كفيلة بمعالجة هذه الامراض منها : وضوح برامج التطور الاقتصادي والاجتماعي ، توجيه التعليم وفقا لحاجات التطور في مختلف مجالات العمل ، الاستخدام في دوائر الدولة ومؤسساتها وفقا لحاجاتها ، وليس للاعاشة او لحل مشكلة بطالة ، توزيع الابنية الحكومية تسهيلا لسير المعاملات ، تطعيم ادوات الادارة بالالات لتوفير السرعة والدقة والرقابة .

بالاضافة الى ما مر ، هناك بنود اخرى في الميثاق ، تعالج مسائل تفصيلية مثل التعليم واللغة ، الالتزام بالنهج العلمي ، المرأة في المجتمع ، الجريمة ، الخ لا يمكن تغطيتها هنا . كما ان هناك فصولا في الميثاق ، لا تتضمن اية اهمية ، مثل الفصلين الاول والثاني ، المغرقين في الرجعية ، انهما بمثابة خلفية تاريخية ومقدمة تتناول التاريخ الحديث للمشرق العربي ومن ضمنه الاردن ، يلخصان تاريخ حركة التحرر الوطني على انها سلسلة من الاخطاء والانحرافات عن الخط القومي القديم الذي مثله الشريف حسين وحركته ، لاتجاهها لتبني **فلسفات ونظريات سياسية واجتماعية غريبة ومستوردة** . ان هذين الفصلين ، وفصولا اخرى ذات صبغة ايديولوجية وتحليلية ، تنطلق من مواقع النقد اليميني والرجعي الصرف ، يتجه لادانة ما هو متقدم في حركة التحرر العربية ، ومتجدد في بنيتها وايديولوجيتها . ان استخدام المقولات الرجعية (الافكار المستوردة ، الابتعاد عن التراث القومي والروحي . . الخ) واستخدام التراجعات والهزائم وكل ما هو سلبي حقا في النضال التحرري العربي ، لصالح النقد الرجعي ولصالح منطق القوى « الواعية المجربة » ، اي اركان النظام والاتحاد الوطني واضرابهم . ان الفصول ذات الصبغة الايديولوجية والنظرية تقدم دون اية موارية الطبيعة الرجعية للاتحاد الوطني وموقفه المعادي من الحركة الجماهيرية العربية .